

عطفه على المتعين على ان يرد فيه لا يشترط ان يكون التاكيد لذكر الكتاب قال في الاطوار وهو  
غلبة عن انه لا يعطى تاكيدا على ان يكون مذكورا في القوم كقولهم واجمعوا على ان يرد  
في فصل التاكيد على التاكيد ابراهيم العطف على التاكيد فليس في اسباب الفصل ما يفتقر  
عنه وهو كونه الخاضع للتاكيد لشيء مع اتفاقهما في المعنى عبارة عن ق  
ولما كان مدلول ذلك التاكيد ان الكتاب لا يفسد بظهوره في حال بل العرف وصدق بالكمال من  
الهداية ومدلوله هو عدم انفسها التاكيد وهو محال ايضا وانما العرف كونه كمالا  
من افاقة الهداية التاكيد من عدم ارادة الظاهر ومن ارادة الكمال من الهداية فلهذا  
صار هو عطف التاكيد العطف انه وقوله كالتاكيد العطف اي الذي في المزدوات  
فانه في كل معنى وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما للمعنى الربيع عنه فكان من التاكيد  
المصنوع اركان العطف التي لا يفتقر الى المدلول على قوله هو كونه لداري فكونها بدلا من  
موجبات كمال الاتصال في الجدل الذي يتحقق به الاتصال بالارادة في تقسيم القسم الاول يدل  
الكل من الكل ويقتضيه في الجملة التي لا يحل لها من الاعراب الا ان لا يرد في الجملة التاكيدية  
الا باعتبار تعدد نقل النسبة الى مصنفين في الثانية من البدلية دون التاكيدية وهذا المعنى  
لا يتحقق في الجملة التي لا يحل لها من الاعراب الا بالنسبة لتعدد بعضها اعترافه ونزول  
قصد استيفانها في جميعها من نقل النسبة في داخله في كمال الاتصال وشكله يقول  
التاكيد تعني بالاسودين تعني بالجملة والمما القسم الثاني بدل المعنى من الكل  
القسم الثالث بدل الاشارة وقد اشرك هذا في الاخير ان يكون التاكيد بدل المعنى من كل  
بالمراد حتى في الجدل الا ان اراد في تلك الاشارة ان يكون في يدك يتبين الامر الذي منه  
التاكيد واذا اتممت ربه تبي وهو بعض من يد فكل من بدل البعض واذا اتممت اجتهدي  
المراد حسنها فلهذا وكذا الحسنة ليس بها فكل من بدل الاشتغال على ما تضمنه و بهذا  
يعلم ان الجدل الاتصالي لا يتصور بمانه ورواها في يتصور على الجدل في جميع الاقسام و  
الجدل منه مع ان المراد بالجدل الاتصالي هو المقام الجدل يقتضيه الاعتناء بشأن النسبة وتعدد  
صريحتين او اكثر ولا يقال اذا كان في الجدل بيان النسبة المعطى البيان لا انما نقول  
البيان من الجدل لم يتعد بالذات بل المتصور في النسبة وعطف البيان المعنى  
به فيه هو التخصيص والاضطراب لا يتصور النسبة من ق ومعها جواب اخر فيه ترويه  
في النسبة واجمع وحصر واحتمال في الاطوار ان اسقط بدل الكل لاغناء البيان عنه  
لان التباين البيان بالجدل مستلزم لهداية تصدق النسخة لتعصب علامة للمعنى  
ببيناها دون الجدل والتاكيد غير وافية بتمام المراد كما في بدل البعض والاشتمال  
فان المراد في الجملة الاشارة بالبعض او بالاشتمال عليه والاحتمال والاشتمال لا يفي بالمراد  
ويقتضي عدم الاتصالي على الجدل دون الجدل منه كما ان المراد في الجملة من  
شقت النسبة الى البعض ان لا يستعمل عليه والاول غير وراى به كل من الخصم

وقوله

وقوله وكثيرا الدوائية كما في بدل الكليات والرض من المرات تحت النسبة لمدلول  
العطف الثاني وتتم بيت ذلك بالنسبة لاول الرض من الاغراض والمكان المتعدد والذوات  
هو الثالث صار لاول كليل الرض ونخصه صفا ما هو كثير الرض بالمراد يبين ان قوله اف  
كثيرا الدوائية يستلزم لان الكلام في الجملة وبدل الكليات لا يرد فيها كما سبق عليه المصنف  
وتدعيه بان قوله او كثير الدوائية حيث اقتضت بدل الكليات كما اشار اليه تحت التكميل  
لا تمام الشيء استطراد بالنسبة الى غير من جهة واما ان الثاني علم ان العرف في الجملة  
كانت مذكورة الرض منه في الجملة لا من خارجها من جهة واما ان الثاني علم ان العرف في الجملة  
خلقا مما يات في القسم كاستوفه اكثر الدوائية والمما لان لا يات في هذه الاشارة يقتضيه  
كلام التكميل في الجملة الدوائية وهذا ان يعبر عنه خلافا ذلك فانظر ما كتبه هنا وفيه ما  
حيث يكون في الوفا تصدق ما او خفا راجع لقوله كثير الدوائية وكان لا يرد في است  
يقوله بسبب خطأ ويكتب جعله من عطف السبب لان العرف من ما كثير الدوائية  
باعتبار الرضا وبدل على ذلك الكلام التكميل قوله المقتضى او كونه الثانية بيان ان العرف في الجملة  
اكتسب اخص ما منه عبارة الاطوار كونهها محمولة او خضية الدلالة والمقام الاتصالي  
عق ولما كان هنا منظمة سدوا وبعده ان يقال قلت ان الاشارة غير وافية على العرف بالمراد  
والثانية وافية به على العرف ان لم يقتض على ما اشار اليه ان الجدل انما يرد في مقام يقتض  
الاغناء بل انما يقتضيه النسبة بربطها في الجملة والمصنوع اليه من حيث النسبة بربط  
في المزدوات وبهذا يعلم ان مقام الجدل لا يرد ان يشتمل على ما يقتض الاغناء كما اشار اليه  
فيما تقدم في مقام والمقام في المراد والمقام هنا حال المراد ولذا في حال واغناء يقتض حال  
المراد لا يقتض شأنه تلكه عنه وتلك الكلمة كونه مطلقا من نفسه في الحقيقة  
المراد بالمقام الذي يقتض الاغناء هو تلك الكلمة وكنت هنا من بسط العبارة  
لكثرة الاول حذف او الكلمة نفس المقام كما في الاطوار وترق كونه مطلقا  
الذاتيات مثاله في كلام المصنف في قوله تعالى احذركم ان تقوموا في قوله انما لا تقول  
المراد بقرينة وتصدق لا يقتض بين الامر بين الاشارة وتصدق ولا يقتض نفا عتبه  
ولكن هذا المما بنا على ورواه في الجدل بدل الكليات وقوله او يحتمل ان قال في قوله لا  
قال انا انهم المجدد وحده وهو مثال الجدل بنا على ما تقدم من نفسه الا ان  
تركه فانه يقتضيه مطلقا بسا لان مطلقا من نفسه او يرد الى في الاطوار الاطراف  
اي نظرا في صحتها مع بدل البعض اي في الجملة والاشتمال بدل حقيقة  
وكذا قوله في الاشتغال وفيه ما تقوم على ما ذكرنا مما يقتضيه ان هذه الجملة جملة  
الذات في قوله تعالى واتقوا الذين اذكركم بتعلق ولا يحتمل المراد بالصلة من الاعراب بسب  
المقصود في الصلة على ما قاله ابن هشام في تمام مجمع المصنف في الصلة على ما قاله  
المصنف في الصلة على ما قاله ابن هشام في تمام مجمع المصنف في الصلة على ما قاله